الأمم المتحدة

E/C.19/2014/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 February 2014
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ١٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل الناشئة

دراسة لبحث التحديات في المنطقة الأفريقية التي تواجه حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور

مذكرة من الأمانة العامة

عملا بقرار المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الحادية عشرة (انظر E/2012/43، الفقرة ٤٨)، اضطلع بول كانييكي سينا، عضو المنتدى، بدراسة لبحث التحديات في المنطقة الأفريقية التي تواجه حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور. وترد فيما يلي نتائج الدراسة لعرضها على المنتدى الدائم في دورته الثالثة عشرة.

* E/C.19/2014/1.

180314 120314 14-23947X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دراسة لبحث التحديات في المنطقة الأفريقية التي تواجه حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور[1]

أولا – مقدمة

١ – تمضي هذه الدراسة، عقب المقدمة التي هي الفرع الأول، في أربعة فروع. يقدم الفرع الثاني عرضا عاما موجزا لمفاهيم المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور (يشار إليها فيما بعد باسم ''معارف الشعوب الأصلية'')، كما يقدم لمحة عن بعض التحديات الرئيسية التي تواجه مجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بحفظ معارفها وحمايتها وتعزيزها. ويقدم الفرع الثالث عرضا عاما للأطر المعيارية ذات الصلة لحماية معارف الشعوب الأصلية، ويبرز بعض العمليات الجارية على الصعد الوطنية والإقليمية والأفريقية والدولية لضمان حقوق الشعوب الأصلية في معارفها وتعزيزها، فضلا عن الاستفادة منها وتدفق المنافع لفائدة أصحاب تلك المعارف. ويجمل الفرع الرابع بعض التحديات الرئيسية في المنطقة الأفريقية التي تواجه حماية معارف الشعوب الأصلية، ويضع التحديات التي تواجه الأطر القانونية القائمة في سياقاتها الصحيحة، ويبرز أمثلة للممارسات الحميدة. ويقدم الفرع الخامس توصيات إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية، والدول الأعضاء، والشعوب الأصلية على أساس ما تم تحديده من ثغرات.

ثانيا – عرض عام للمفاهيم

٢ – لا تسعى هذه الدراسة إلى تحديد المعارف التقليدية والمفاهيم المترابطة للموارد الوراثية والفولكلور، وإنما تقدم تعليقات عامة على المفاهيم مهتدية بفهم الشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية[2] التي أكدت أن معارف الشعوب الأصلية والموارد الوراثية والتعبيرات الثقافية التقليدية تشكل جميعا جزءا من تراث واحد متكامل، ولا ينبغي تقسيمها إلى أقسام مختلفة. وتسلم المنظمة العالمية للملكية الفكرية بأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية والتعبيرات الثقافية التقليدية تمثل، من وجهة نظر الشعوب الأصلية، قضايا مختلفة، ومن ثم قد تتطلب مجموعات مختلفة من الحلول[3]. وإذ تأخذ الدراسة ذلك في الاعتبار، تستخدم مصطلح

(١) يود المؤلف أن يعرب عن تقديره لتو هولمستروم والفريق الموجود في أفريقيا وشعبة المعارف التقليدية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية لكل ما قدموه من إسهام دعما لهذه الدراسة. والآراء المعرب عنها في هذه الدراسة هي آراء المؤلف.

(٢) ترد المعايير الممكنة لتحديد الشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية في الفصل الرابع من تقرير الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين/مجتمعات الشعوب الأصلية في أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في قرارها ACHPR/Res.65 (د-٣٤).

(٣) WIPO, Background Brief No. 1, Traditional knowledge and intellectual property.

''معارف الشعوب الأصلية'' لوصف كامل مجال المعارف التقليدية، والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية، والتعبيرات الثقافية التقليدية للشعوب الأصلية ومجتمعاتها.

٣ - ومعارف الشعوب الأصلية متغلغلة في التقاليد الثقافية والممارسات العريقة لمجتمعات الشعوب الأصلية. فهي كم حي متراكم من المعارف والممارسات والتقاليد والتعبيرات الثقافية التي طورتها الشعوب الأصلية واحتفظت بها في تفاعلاتها مع بيئاتها. ومعارف الشعوب الأصلية التي هي كلية بطبيعتها ترتبط ارتباطا وثيقا بعلاقة المجتمعات المحلية بأراضيها وأقاليمها ومواردها الطبيعية. وتشكل معارف الشعوب الأصلية مجموعة متطورة من الفهوم والتفسيرات والمعاني. وتشمل منظومات لغات وتسميات وتصنيفات وممارسات لاستخدام الموارد ومنظومات أعراف ومعتقدات[٤]. ويشمل مفهوم معارف الشعوب الأصلية معاني مختلفة نظرا لتنوع الشعوب الأصلية التي تعتمد عليها في أسباب كسبها للرزق ورفاهها. وتشمل معارف الشعوب الأصلية كما حيا من المعارف يتم الحفاظ عليه وتطويره ونقله من جيل إلى جيل. وبالتالي فإن الطبيعة الحية لمكونات معارف الشعوب الأصلية، كما هي مستخدمة في هذه الدراسة، تجعل من الصعب تحديدها[٣].

٤ - وثمة جانب جوهري من معارف الشعوب الأصلية وهو أنها تجسيد لهوية جماعية لمجتمع الشعوب الأصلية وسبل بقائها في البيئة وما يتعلق بها. فهي دينامية ومتطورة لكي تتكيف مع الظروف والاحتياجات المتغيرة لمجتمعات الشعوب الأصلية. وقصارى القول، أنها تمثل استراتيجيات لمجتمعات الشعوب الأصلية للتعامل مع بيئاتها في مجموعة واسعة النطاق من المجالات، بما في ذلك مجالات الأغذية والإنتاج الزراعي والتعليم والتجارة والتنمية الاقتصادية. ففي مجال الصحة، تعد المعارف الطبية التقليدية ذات أهمية اجتماعية وثقافية وعلمية كبيرة للشعوب الأصلية. ولمعارف الشعوب الأصلية بعد جنساني كبير هو بعد حي، ولكنه كثيرا ما لا يناقش. وتقوم نساء الشعوب الأصلية بدور حاسم في توليد التنوع البيولوجي وما يرتبط به من معارف للشعوب الأصلية وثقافتها وتكنولوجياتها وصونها واستخدامها المستدام. ومن ثم فإن تقديم الدعم لنساء الشعوب الأصلية كيما يكن قادرات على المشاركة الكاملة في جميع مستويات اتخاذ القرارات المتعلقة برفاه المجتمع المحلي والتأثير عليها يعد بالتالي ذا أهمية بالغة.

٥ - والصلات بين معارف الشعوب الأصلية والقانون العرفي صلات جوهرية. فالقوانين العرفية تنظم الطريقة التي يتم بها نقل المعارف وتقاسمها واستخدامها وتطبيقها وتتحكم فيها.

(٤) J. M. Wekundah, *Why Protect Traditional Knowledge?*, African Technology Policy Studies Network, Special Paper Series No. 44 (Nairobi, African Technology Policy Studies Network, 2012).

وبالنظر إلى الدور الهام الذي يقوم به القانون العرفي ونظم حماية المعارف العرفية، تعرب الشعوب الأصلية عن القلق بشأن بقاء مؤسساتها وممارساتها الاجتماعية التي يتم فيها بناء معارفها والاحتفاظ بها وتناقلها. وقد شددت الشعوب الأصلية على أن معارف الشعوب الأصلية لا يمكن لها البقاء والازدهار إلا عندما يتوافر لها ولقوانينها وممارساتها العرفية الاحترام والدعم الكاملان. وقد تراكمت معارف الشعوب الأصلية عبر القرون من خلال الملاحظات والتفاعلات التجريبية مع البيئة. وقد تم تناقل معارف الشعوب الأصلية من جيل إلى جيل من خلال تقاسم الممارسات والرواية الشفوية للقصص. وعدم وجود سجلات مكتوبة يمكن أن يكون من أثره تعريض معارف الشعوب الأصلية لخطر بالغ للانقراض.

٦ - وعلى عكس حقوق الملكية الفكرية، كما يعترف بها النظام الحالي لحقوق الملكية الفكرية، ينظر إلى معارف الشعوب الأصلية إلى حد بعيد بوصفها تخص مجتمع الشعوب الأصلية وليس أفراد ذلك المجتمع. ولما كانت هذه المعارف مملوكة ملكية جماعية فليس من السهل حمايتها عن طريق نظام الملكية الفكرية الحالي، حيث أنه يمنح الحماية لفترة محدودة للابتكارات والأعمال الأصلية المملوكة لأفراد محددين أو لشركات مسماة [٣]. ويعد عدم وجود حماية قانونية لمعارف الشعوب الأصلية سببا أساسيا هاما للهلاك والفقدان السريع الجاريين لهذه المعارف. ولكي يتم حماية معارف الشعوب الأصلية حماية فعالة، ينبغي اعتماد تدابير سياساتية وقانونية فعالة على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية، مع اشتراك الشعوب الأصلية على نحو تام وعلى قدم المساواة في صياغة تلك التدابير والموافقة عليها.

٧ - إن أفريقيا قارة غنية بالتنوع البيولوجي، وهي موطن لقرابة ٥٠ مليون شخص يعرّفون أنفسهم بأنهم شعوب أصلية. وتعتمد سبل كسبهم الرزق ورفاههم على معارفهم المتعلقة بالبيئة والنظم الإيكولوجية التي يجدون أنفسهم فيها والموارد الوراثية الموجودة بها. وكما هو الحال في بقاع العالم الأخرى، جرى تطوير معارف الشعوب الأصلية والحفاظ عليها باعتبار ذلك مسألة بقاء للمجتمعات، وهي تعكس العلاقة الخاصة بين الشعوب الأصلية وبيئاتها. ومع ذلك، لا تزال أفريقيا، وبخاصة جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة التي يعيش فيها أكثر من ٢١٨ مليون نسمة في فقر مدقع. وقد تقلصت قدرة سكان الريف على كسب الرزق تقلصا شديدا بسبب الحروب، وهبط الإنتاج الغذائي للفرد الواحد هبوطا حادا. ويبلغ تدهور الأراضي، نتيجة للزراعة المفرطة وإزالة الغابات والرعي المفرط، مستويات مزعجة، وأصبح هو أيضا يهدد سبل كسب الرزق. ويعيش أشد الناس فقرا في مناطق معزولة، محرومين من شبكات السلامة الاجتماعية وبرامج التخفيف من وطأة الفقر المتاحة في المناطق شبه الحضرية والحضرية[٥]. وذلك من قبيل المفارقات بالنظر إلى غزارة معارف الشعوب الأصلية ووفرة الموارد الطبيعية

(٥) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البوابة الإلكترونية للفقر الريفي.

في أفريقيا التي يمكن استخدامها لانتشال القارة من وهدة الفقر. وبوسع معارف الشعوب الأصلية وتكنولوجياتها ومعرفتها الفنية وممارساتها أن تساعد على التخفيف من وطأة الفقر. ويشمل بعض أفضل الممارسات زراعة أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف والمبكرة النضج، واستخدام التقنيات التقليدية لحفظ الأغذية وتخزينها[٦]. ويمكن لنظم معارف الشعوب الأصلية أن تقوم بدور محوري في الاستدامة الاقتصادية، والاعتماد على الذات، وفعالية التكاليف. وإضافة إلى ذلك، تتسم معارف الشعوب الأصلية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصلاحية وقوة خاصتين، لا سيما من حيث الأمن الغذائي والرعاية الصحية[٧].

٨ - وينبغي بالتالي حماية معارف الشعوب الأصلية وحفظها وتعزيزها. وأي سياسات أو برامج إنمائية تستهدف مجتمعات الشعوب الأَصلية أو يمكن أن تؤثر عليها لا بد أن تعترف اعترافا تاما بالدور الهام الذي تقوم به معارف الشعوب الأصلية من أجل بقاء تلك المجتمعات والدور الذي يمكن أن تقوم به في الاقتصاد ككل. ومن المهم التأكيد على أن الشواغل المتعلقة بمعارف الشعوب الأصلية في أفريقيا، شأنها شأن المناطق الأخرى، تشكلها القضايا الأكبر قيد البحث وتستنير بها، مثل وضع مجتمعات الشعوب الأصلية ضمن الاقتصاد والمجتمع الأوسع نطاقا للبلد الذي تعيش فيه، وسبل حصولها على الأراضي التي تقطنها أو تستخدمها أو تشغلها بطريقة أخرى تقليديا أو ملكيتها لها. والشواغل المتعلقة بحفظ معارف الشعوب الأَصلية، واستمرار أسلوب حياة المجتمعات صاحبة هذه المعارف، هي غالبا ما تكون دالة على المشاكل الأساسية التي تواجهها هذه المجتمعات بسبب ضغوط خارجية[٨]. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر اتخاذ تدابير متعددة من أجل حماية معارف الشعوب الأصلية وحفظها وتعزيزها على نحو فعال.

ثالثا - الأطر المعيارية ذات الصلة والمبادرات الدولية الراهنة لحماية معارف الشعوب الأصلية

٩ - في نظر الشعوب الأصلية، يدور الأساس المنطقي لحماية معارف الشعوب الأصلية حول عدة قضايا متداخلة، بما في ذلك مسألة حقوقها الأساسية في معارفها وتراثها الثقافي الخاصين بها؛ وقدرتها على حمايتهما والسيطرة علي سبل الحصول عليهما واستخدامهما[٤]؛ مع ضمان تدفق أي منافع تعود من استخدام معارف الشعوب الأصلية، وما إذا كانت

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، Indigenous Knowledge in Disaster Management in Africa, (Nairobi, 2008).

(٧) Emmanuel K. A. Sackey and Ossy M. J. Kasilo, “Intellectual property approaches to the protection of traditional knowledge in Africa”, African Health Monitor, No. 13 (August 2010).

(٨) Commission on Intellectual Property Rights, Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy (London, 2002).

الشعوب الأصلية قادرة على استخدام تلك المعارف كأساس لأشكال التنمية الخاصة بها (انظر E/C.19/2010/14، الفقرة ٢٨). وذلك كله يتطلب صكوكا وسياسات قانونية استباقية يمكن إنفاذها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية. وقد بدأ بعض العمليات والمبادرات الدولية يستجيب للمنازعات المرتبطة باستلاب معارف الشعوب الأصلية واستخدامها على نحو غير مأذون به. ويرد أدناه بإيجاز بيان الأطر المعيارية ذات الصلة فضلا عن العمليات الدولية الجارية فيما يتعلق بالجوانب المختلفة لمعارف الشعوب الأصلية.

ألف – الأطر المعيارية ذات الصلة

١٠ – تنطلق هذه الدراسة من مفهوم مفاده أن معارف الشعوب الأصلية تشمل جميع مفاهيم الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية ذات الصلة. غير أن تحديد إطار معياري للمصطلح الجامع ”معارف الشعوب الأصلية“ يتطلب، في الوقت ذاته، الرجوع إلى الصكوك الدولية المحددة التي تتناول جميع الأجزاء المكونة لمعارف الشعوب الأصلية.

١١ – وقد كانت اتفاقية التنوع البيولوجي رائدة في تناول مسألة الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية وحفظها والاستغلال التجاري لها. وتقتضي المادة ٨ (ي) من الاتفاقية، وهي أهم نص رسمي يتناول المعارف التقليدية، من كل طرف متعاقد، قدر الإمكان وحسب الاقتضاء ما يلي:

> ”القيام، رهنا بتشريعاته الوطنية، باحترام معارف وابتكارات وممارسات المجتمعات الأصلية والمحلية التي تجسد أساليب الحياة التقليدية ذات الصلة بصيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار، والحفاظ عليها وصونها وتشجيع تطبيقها على أوسع نطاق، بموافقة ومشاركة أصحاب هذه المعارف والابتكارات والممارسات وتشجيع الاقتسام العادل للمنافع التي تعود من استخدام هذه المعارف والابتكارات والممارسات“.

غير أنه من الجدير بالذكر أن المادة ٨ (ي) تتسم بالقصور من حيث أنها لا تناقش حماية المعارف ولكن تدعو كلا من الأطراف المتعاقدة إلى احترام المعارف التقليدية والحفاظ عليها وصونها ”رهنا بتشريعاته الوطنية“. والمادة، على هذا النحو، لا تضمن أي حقوق للشعوب الأصلية في معارفها التقليدية.

١٢ – ومما له أهمية أساسية أيضا بالنسبة للمعارف التقليدية للشعوب الأصلية المادة ٧ من بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي (بروتوكول ناغويا). وأهم من ذلك أنها تؤكد على الحاجة إلى موافقة مسبقة عن علم من جانب مجتمعات الشعوب

الأصلية والمجتمعات المحلية، ومن ثم تستخدم صيغة تتفق مع صيغة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وتنص المادة ٧ من بروتوكول ناغويا على ما يلي:

”وفقا للقانون المحلي، يتخذ كل طرف تدابير، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان الحصول على المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية التي تحوزها المجتمعات الأصلية والمحلية على أساس موافقة هذه المجتمعات الأصلية والمحلية أو قبولها بشكل مسبق وعن علم ومشاركتها وإبرام شروط متفق عليها بصورة متبادلة“.

١٣ - وبناء على إطار المادة ١٥ من اتفاقية التنوع البيولوجي، وبخاصة ما يتعلق بالحصول على الموارد الجينية، تقتضي المادة ٦ من بروتوكول ناغويا من كل طرف، أن يتخذ، وفقا للقوانين المحلية تدابير، حسب الاقتضاء، بهدف ضمان الحصول على الموافقة أو القبول بشكل مسبق وعن علم من جانب المجتمعات الأصلية والمحلية ومشاركتها للحصول على الموارد الجينية في الحالات التي يكون لهذه المجتمعات (الأصلية والمحلية) الحق الثابت في الموافقة على الاستفادة من هذه الموارد.

١٤ - وفيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي، توفر التوجيه أيضا مبادئ أكوي: كون التوجيهية الطوعية بشأن إجراء تقييمات الأثر الثقافي والبيئي والاجتماعي للتطوير المقترح إجراؤه، أو الذي يحتمل أن يؤثر، على المواقع المقدسة وعلى الأراضي والمياه التي تشغلها أو تستخدمها تقليديا مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية[٩]. وتعترف تلك المبادئ التوجيهية بالآثار السلبية الطويلة الأجل لكثير من عمليات التطوير المقترح أن تتم أو تؤثر على المواقع أو الأراضي المقدسة والمجاري المائية للشعوب الأصلية وما ينجم عن ذلك من فقدان للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية المتأثرة. وهي تضع إطارا هاما ينبغي أن تأخذ ضمنه الحكومات والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، فضلا عن الأطراف الأخرى المشاركة في أعمال التطوير المقترحة، في الاعتبار المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية لمجتمعات الشعوب الأصلية كجزء من عمليات تقييم الأثر، وأن تراعي ملكية المعارف والابتكارات والممارسات التقليدية وضرورة صونها.

١٥ - ويرد توجيه آخر في المادة ٣١ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، التي هي أشمل اعتراف بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية، وانعكاس للمعايير الدنيا لحقوق الإنسان اللازمة لتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. وتنص المادة ٣١ على ما يلي:

(٩) انظر J. Mugabe, P. Kameri-Mbote and D. Mutta, Traditional Knowledge, Genetic Resources and Intellectual Property Protection: Towards a New International Regime, International Environmental Law Research Centre Working Paper 2.

١ - للشعوب الأصلية الحق في الحفاظ والسيطرة على تراثها الثقافي ومعارفها التقليدية وتعبيراتها الثقافية التقليدية وحمايتها وتطويرها، وكذلك الأمر بالنسبة لمظاهر علومها وتكنولوجياتها وثقافاتها، بما في ذلك الموارد البشرية والجينية والبذور والأدوية ومعرفة خصائص الحيوانات والنباتات والتقاليد الشفوية والآداب والرسومات والرياضة بأنواعها والألعاب التقليدية والفنون البصرية والفنون الاستعراضية. ولها الحق أيضا في الحفاظ والسيطرة على ملكيتها الفكرية لهذا التراث الثقافي والمعارف التقليدية والتعبيرات الثقافية التقليدية وحمايتها وتطويرها.

٢ - على الدول أن تتخذ، جنبا إلى جنب مع الشعوب الأصلية، تدابير فعالة للاعتراف بهذه الحقوق وحماية ممارستها.

١٦ - وتعد المادة ١١ من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية أيضا ذات صلة بهذا الموضوع، إذ تنص على ما يلي:

١ - للشعوب الأصلية الحق في ممارسة تقاليدها وعاداتها الثقافية وإحيائها. ويشمل ذلك الحق في الحفاظ على مظاهر ثقافاتها في الماضي والحاضر والمستقبل وحمايتها وتطويرها، كالأماكن الأثرية والتاريخية والمصنوعات والرسومات والاحتفالات والتكنولوجيات والفنون المرئية وفنون العرض المسرحي والآداب.

٢ - على الدول أن توفر سبل انتصاف من خلال آليات فعالة، يمكن أن تشمل رد الحقوق، وتوضع بمشاركة الشعوب الأصلية، فيما يتصل بممتلكاتها الثقافية والفكرية والدينية والروحية التي أخذت دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة أو انتهاكا لقوانينها وتقاليدها وعاداتها.

١٧ - وإضافة إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية واتفاقية التنوع البيولوجي، تنص أيضا اتفاقية الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (٢٠٠٥) على تدابير لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وبخاصة في المادتين ٧ و ٨.

باء - العمليات الدولية الجارية

١٨ - استجابة للشواغل المتعلقة بالاستخدام غير المأذون به والاستلاب الواسعي النطاق لمعارف الشعوب الأصلية، بما في ذلك طلبات توفير حماية مماثلة لنظم المعارف التقليدية، في جملة أمور، أنشأت الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية

(يُشار إليها فيما بعد باسم ''اللجنة الحكومية الدولية'') في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠[١٠]. وفي عام ٢٠٠٩، كلفت الجمعية العامة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية اللجنة الحكومية الدولية بإجراء مفاوضات قائمة على النص بهدف التوصل إلى اتفاق على نص (أو نصوص) لصك قانوني دولي (أو صكوك قانونية دولية) بما يكفل الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية. ومن المتوقع أن يوفر هذا الصك للشعوب الأصلية حماية فعالة لمعارفها. وسيكون الاعتراف بمعارف الشعوب الأصلية بوصفها ملكية فكرية بمثابة تحول كلي في القانون الدولي، وسيمكن مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك الحكومات، من حماية العلاجات التقليدية وأشكال التعبير الثقافي من الاستلاب، ويمكن المجتمعات من السيطرة على أي استغلال تجاري لمعارف الشعوب الأصلية والاستفادة منه على نحو جماعي [٣]. وتمتلك مجتمعات الشعوب الأصلية الأفريقية ثروة من المعارف، وينبغي أن تشارك على نحو كامل في هذه العملية، وكذلك في العمليات ذات الصلة الأخرى التي تضطلع بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية[١١].

١٩ - ويشدد المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية على ضرورة مشاركة الشعوب الأصلية التامة على قدم المساواة في عملية اللجنة الحكومية الدولية، وكانت المناسبة الأخيرة التي قام بذلك فيها خلال حواره الذي استغرق نصف يوم مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الدورة الحادية عشرة للمنتدى الدائم المعقودة في عام ٢٠١٢. وينبغي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تضاعف جهودها من أجل استقدام ممثلين للشعوب الأصلية الأفريقية لحضور اجتماعات المنظمة، باعتبار ذلك إجراء إيجابيا نحو القارة. وفي هذا الصدد، يُعد صندوق التبرعات لمجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المعتمدة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والذي يدعم اشتراك ممثلي الشعوب الأصلية في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية، صندوقا بالغ الأهمية وينبغي للدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية مواصلة دعمه.

٢٠ - وينبغي أن تعتمد المنظمة العالمية للملكية الفكرية طرائق تعزز المشاركة التامة والفعالة للشعوب الأصلية في عملية اللجنة الحكومية الدولية، وكذلك في جميع العمليات الأخرى بشأن الصكوك الملزمة قانونا التي يمكن أن تؤثر على معارف الشعوب الأصلية وحقوق الملكية الفكرية الخاصة بها[٩]. وفيما يتعلق بعملية اللجنة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة

(١٠) انظر وثيقة المنظمة العالمية للملكية الفكرية WO/GA/26/6، المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

(١١) واصلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية إحراز تقدم في أعمالها المعيارية والمتعلقة بالسياسات وذلك من خلال لجانها الدائمة، ومنها على سبيل المثال، اللجنة الدائمة المعنية بحقوق التأليف وما يتصل بها من حقوق، واللجنة الدائمة المعنية بقانون براءات الاختراع، واللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصميمات الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

العالمية للملكية الفكرية، التي تكفل المشاركة الفعالة للشعوب الأصلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية من المنطقة الأفريقية، في المشاورات غير الرسمية وأفرقة الخبراء العاملة، وكذلك كأطراف ميسرة مختارة لدورات اللجنة الحكومية الدولية، فهي عملية بالغة الأهمية.

٢١ - وتضطلع اللجنة الحكومية الدولية بأعمال هامة، غير أن ما يبدو من عدم رغبة بعض البلدان في العمل من أجل اعتماد وثيقة (أو وثائق) ختامية نهائية يعوق إحراز تقدم حقيقي. وينبغي للجنة الحكومية الدولية، بمشاركة تامة وفعالة من جانب الشعوب الأصلية، أن تعمل من أجل اعتماد وثيقة (أو وثائق) ختامية تعكس المطالب الأساسية للشعوب الأصلية وتتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في عملية إعداد صكوك جديدة لحماية معارف الشعوب الأصلية، فإن مواصلة إحراز تقدم من شأنه كفالة حقوق الإنسان الأساسية للشعوب الأصلية.

رابعا - حماية معارف الشعوب الأصلية في أفريقيا: النظر في التحديات والنهج في المنطقة الأفريقية

ألف - التحديات التي تواجه حماية معارف الشعوب الأصلية

٢٢ - هناك افتقار خطير للوعي بالقيمة الاقتصادية لمعارف الشعوب الأصلية عبر أفريقيا، على الرغم من القوانين والسياسات المختلفة والاستخدام النشط للمعارف التقليدية في المناطق الريفية. ولا تجري إلا مناقشات محدودة جدا بشأن أوجه الترابط بين معارف الشعوب الأصلية والتنمية الاقتصادية؛ وبالتالي، لا يبذل إلا جهد ضئيل جدا من جانب الدول نحو حماية هذه المعارف أو الاستثمار في تنميتها. وفي كثير من الحالات، يتم بشكل فعال تثبيط هذا الجهد ووصم هذه المعارف بأنها ''بدائية''، لأنها لا تختبر علميا أو تخضع لاستعراض الأقران. ونتيجة لذلك، لا تدرج في نظام التعليم في أغلب البلدان. وحتى وقت قريب ،كان استخدام الطب التقليدي يثبَّط بشكل فعال في كثير من البلدان الأفريقية حيث كان يعتبر ''غير مأمون وبدائيا''. بيد أنه نظرا لعدم وجود الطب الحديث، يعتمد على الطب التقليدي للوفاء بالاحتياجات من الرعاية الصحية الأولية لأكثر من ٦٠ في المائة من سكان الريف في أفريقيا[١٢]. ولا يعترف بالثقافة أويتم تشجيعها فعليا إلا في قطاع السياحة و، حاليا، في قطاع الأزياء.

٢٣ - ويعد الزخم نحو إحداث تغيير تحديا رئيسيا يواجه حماية معارف الشعوب الأصلية واستخدامها في أفريقيا. ويعد نظام التعليم والدين المنظم ووسائط الإعلام قوى محركة قوية

(١٢) منظمة الصحة العالمية، "Promoting the role of traditional medicine in health systems: a strategy for the African region", document AFR/RC50/9, para. 9.

للغاية للتغيير المجتمعي. ويجري دوما تذكير الشعوب الأصلية بأنها إذا لم تنبذ طرقها التقليدية فستظل على تخلفها في مجال التنمية. وبالتالي، تتضاءل الروابط القوية بمعارف الشعوب الأصلية وتنفصم عراها كلما طعن السكان في السن. ومن الجدير بالذكر أن الشعوب الأصلية المتعلمة في مكان الصدارة من حيث إيصال رسالة الحاجة إلى التغيير.

٢٤ - ومما يجعل من الصعب حماية معارف الشعوب الأصلية في إفريقيا ضعف القوانين والسياسات، وعدم وجودها في بعض الحالات. وهناك ثمانية عشر بلدا عضوا في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية[١٣]. ولدى أغلب هذه البلدان قانون ما لحماية معارف الشعوب الأصلية أو هي تمر بالمراحل المختلفة لوضع قانون. ومع ذلك، فإنه نظرا لأن هذه المسألة ليست من الأولويات، لا تحصل الإدارات الحكومية التي تعنى بمعارف الشعوب الأصلية إلا على أقل قدر من التمويل والموظفين. وتفتقر وكالات الإنفاذ، إن وجدت، إلى أي شكل من أشكال القدرة على الإنفاذ الفعال. وهناك أيضا نقص خطير في الوعي بالفرص المتاحة للحماية حتى في إطار قوانين الملكية الفكرية الموجودة.

٢٥ - ويمثل الاستخدام المشترك والواسع النطاق لمعارف الشعوب الأصلية بين المجتمعات المحلية العديدة أصعب التحديات التي تواجه ملكية هذه المعارف وحمايتها واستخدامها. ويتم تقاسم معارف الشعوب الأصلية في أغلب الأحيان بين المجتمعات المحلية وبينها وبين جيرانها، وهي موزعة عبر المناطق المختلفة وبطبيعتها عابرة للحدود. والمعارف التقليدية تنمو وتتطور أيضا في نفس الوقت وعلى التوازي في سياقات الشعوب الأصلية المختلفة نتيجة للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة التي تنطوي على استجابات وأساليب تكيف مماثلة[١٤].

باء - استلاب معارف الشعوب الأصلية في أفريقيا

٢٦ - استلاب معارف الشعوب الأصلية في أفريقيا هو نتيجة مباشرة للتحديات المذكورة أعلاه. ولأغراض هذه الدراسة،ينطوي الاستلاب على الاستخدام غير المشروع أو غير الشريف لمعارف الشعوب الأصلية دون موافقتها المستنيرة الحرة والمسبقة. وفي حين لا يدرك أصحاب معارف الشعوب الأصلية القيمة الكاملة لمعارفهم ضمن الاقتصاد، يزداد بشكل مطرد اهتمام الصناعات الصيدلانية والصحية، في جملة أمور،

(١٣) أوغندا، وبوتسوانا، وتنزانيا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، والسودان، وسيراليون، والصومال، وغامبيا، وغانا، وكينيا، وليبريا، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا. انظر www.aripo.org.

(١٤) ناقش مانويل رويز مولر هذه المسألة في ورقة بعنوان "Shared traditional knowledge: issues and options"، قدمت في المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في جنيف، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣.

بالمنتجات الطبيعية من أجل استحداث عقاقير وأدوية جديدة. وقد أهاج ذلك اهتماما متناميا بالحصول على معارف الشعوب الأصلية فيما يتعلق بفوائد المنتجات الطبيعية التي تستخدمها تلك الشعوب تقليديا. والابتكارات القائمة على الموارد الوراثية الموجودة على أراضي الشعوب الأصلية يقوم بتسجيلها وتطويرها باحثون وشركات يربحون أموالا طائلة من هذه الموارد، وغالبا ما يكون ذلك بدون أي إقرار أو اعتراف بالفضل لمجتمعات الشعوب الأصلية أو تعويض يعود عليها. وبالمثل، يتم استلاب صور الشعوب الأصلية وتعبيراتها الثقافية التقليدية واستخدامها كعلامات تجارية لخطوط إنتاج في طائفة واسعة النطاق من الصناعات، بما في ذلك صناعات الأزياء والسياحة والسيارات.

٢٧ - وثمة مثال توضيحي على ذلك وهو سوق منتجات الأعشاب. فكثير من المنتجات المتاحة تقوم على معارف الشعوب الأصلية. وتنمو سوق طب الأعشاب نموا سريعا، وتقدر قيمتها حاليا بمبلغ ٦٠ بليون دولار، ومن المتوقع أن تصل إلى خمسة تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٥٠[١٥]. وتواصل كيانات أطراف ثالثة الحصول على براءات اختراع لأخلاط تقوم على أدوية تقليدية للشعوب الأصلية، دون الموافقة المستنيرة المسبقة والحرة من جانب مجتمعات الشعوب الأصلية أو تعويض منصف لها، وهي المجتمعات التي تحسِّن من قيمة هذه النباتات والموارد الوراثية من خلال تجميع الأصناف المكيفة على أفضل نحو وانتقائها وتكثيرها والاتجار بها بصورة دقيقة ومستمرة.

٢٨ - ويثير القلق أيضا الاستلاب الواسع النطاق لمنتجات الحرف التقليدية والإنتاج الثقافي للشعوب الأصلية. وعندما يدخل الإنتاج الثقافي التقليدي للشعوب الأصلية إلى الأسواق الوطنية أو الدولية، لا يذكر الفضل على نحو كاف، إن ذكر، لمجتمعات الشعوب الأصلية التي تحتفظ بهذه التقاليد. وعدم الاعتراف بالفضل هذا معناه أن هناك تدفقا ضئيلا للعائد من حيث الاعتراف أو نسبة الفضل لأهله أو المكافأة الاقتصادية. وأصبح الفنانون المحليون بلا سمة تميزهم أو صفة يعرفون بها، حتى داخل مجتمعاتهم أو المجتمعات المجاورة لها في بعض الأحيان. وذلك يقوض الهياكل الهرمية للسلطة وإحساس المجتمعات بالاعتزاز لتميزها عن المجتمعات الأخرى[١٦].

---

(١٥) انظر Alikhan, Socio-economic Benefits of Intellectual Property Protection in Developing Countries (Geneva, WIPO, 2000) and Zulfeequar Alam, Herbal Medicines (New Delhi, APH Publishing, 2008).

(١٦) Jane Anderson, "Developments in intellectual property and traditional knowledge protection", in Ulia Popova-Gosart, ed., *Traditional Knowledge and Indigenous Peoples* (جنيف، شبكة أورافيتلان للمعلومات والتثقيف المعنية بالشعوب الأصلية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ٢٠٠٩.

٢٩ - وأثيرت أيضا شواغل هامة بشأن التزييف الذي يحدث عندما تستنسخ المصنوعات اليدوية للشعوب الأصلية القائمة على معارف الشعوب الأصلية والممارسات المرتبطة بها على أيدي أطراف ثالثة في المصانع وبيعها بأسعار مخفضة. وتعتبر الشعوب الأصلية ذلك منافسة غير منصفة وممارسة تمييزية ضد الأساليب والمواد والتقنيات التقليدية. فمن الممكن لتزييف منتجات حرف الشعوب الأصلية وبيعها بأسعار مخفضة أن يدمر اقتصادات مجتمعات الشعوب الأصلية، وبالتالي يزيد من تهميشها.

٣٠ - وتجري أيضا قرصنة بيولوجية لمعارف الشعوب الأصلية، وهذه تشمل استلاب المعارف والموارد الوراثية والممارسات الزراعية التي تستخدمها مجتمعات الشعوب الأصلية. إذ يسعى أفراد أو مؤسسات بتواتر مطرد إلى السيطرة الاحتكارية على الموارد والمعارف في القارة الأفريقية.

٣١ - وفي عام ٢٠١٠، كسب شعب اندورويس في كينيا مطالبة قانونية لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ضد حكومة كينيا[١٧] وهو الآن بانتظار تنفيذ قرار اللجنة. وشعب اندورويس هو أحد مجموعات الشعوب الأصلية العديدة التي تعاني من القرصنة البيولوجية. وقد قام باحثون من جامعة لايسستر، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بأخذ موارد وراثية في شكل جراثيم من بحيرة بوغوريا. وقامت شركة فيما بعد بتسجيل الموارد الوراثية، واستنساخ الجراثيم المستخرجة من الإنزيمات على نطاق صناعي لاستخدامها في شركات النسيج وشركات صنع المنظفات. ولم تقدم لشعب اندورويس أية معلومات أو عائد اقتصادي في أي مرحلة من مراحل تلك العملية. وتفيد التقديرات أن القيمة الإجمالية لهذا المورد (الذي يستخدم شعبيا الآن لغسل سراويل ''الجينز'') تبلغ ٦٠٠ مليون دولار في السنة[٤]، وهي أموال لم يستفد منها شعب اندورويس الذي لا يزال يصنف بأنه واحد من أفقر المجتمعات المحلية في البلاد. وسيطرة الشعوب الأصلية الأفريقية، مثل شعب اندورويس، على كيفية توثيق معارفها أو تخزينها أو الحصول عليها من جانب الذين يجمعونها سيطرة ضئيلة جدا وهي لا يتم عموما إبلاغها بنتائج البحوث[١٨]. ومن الضروري أن تبلغ الدول مجتمعات الشعوب الأصلية بأية بحوث جارية أو مقترحة أو أنشطة للتنقيب البيولوجي على أراضيها، وأن تكفل موافقة الاضطلاع بهذه الأنشطة للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

(١٧) مركز تنمية حقوق الأقليات (كينيا) والمنظمة الدولية لفريق حقوق الأقليات باسم مجلس اندورويس للرعاية ضد كينيا، البلاغ رقم ٢٠٠٣/٢٧٦، ونشر الحكم في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٠.

(١٨) D. Jackson, Implementation of International Commitments on Traditional Forest-related Knowledge: Indigenous Peoples' Experiences in Central Africa (برنامج شعوب الغابات، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).

٣٢ - ولا تزال صورة محارب الماساي أو امرأة الماساي المزينة بالخرز صورة قوية لأفريقيا. وقد استخدمت عشرات الشركات، وما زالت تستخدم، صورة أو اسم الماساي لبيع المنتجات. وتستخدم حاليا قرابة ٨٠ شركة في أنحاء العالم إما صورة أو اسم الماساي، منها أحد بيوت الأزياء الذي يكدس في مخازنه مناشف الشاطئ والقبعات والأوشحة وحقائب ''الدفيل''[١٩] التي تحمل اسم الماساي. ومنح عدد من الشركات علامات تجارية لاستخدام اسم أو صور الماساي، ومع ذلك لم يستشر شعب الماساي في ذلك، ولم يحصل على أي تعويض للاستخدام غير المأذون به لأسمه وصوره وتعبيراته الثقافية. ويعرب شعب الماساي عن القلق، ومما يثير قلقه بشكل خاص عرض أجسامه وصوره بحيث تستخدم حليه استخداما غير لائق. والاستخدام غير المأذون به للتعبيرات الثقافية التقليدية للشعوب الأصلية، مثل الحلي والأقمشة المزركشة في حالة الماساي، هو استغلال تجاري لثقافاتها ولمشغولات تعد مقدسة أو مشرَّبة بمعنى خاص لدى مجتمع الشعوب الأصلية.

٣٣ - ويؤدى فقدان مجتمعات الشعوب الأصلية الأفريقية للأراضي، فضلا عن القيود المفروضة على استفادتها من أراضيها ومواردها، إلى صعوبة ممارستها لنظم معارفها الأصلية وصونها. وعلى الرغم من أن هذه المسألة لا تمثل ملكية فكرية، فقد كانت لها آثار بعيدة المدى على نقل معارف الشعوب الأصلية إلى الأجيال المقبلة. ففي الكاميرون، يفقد شباب الباكا القدرة على التعرف على حيوانات الغابة أو النباتات التي يحتاجون إليها للحياة المستقلة في الغابة. ولم يعد شباب الباغيلي يعرفون كيف يصنعون شراكا من النباتات المتسلقة، ولا يقدرون على تمييز مناطق الصيد التقليدية للمجتمع المحلي. ويحرم شعب الباتوا في رواندا وبوروندي من الوصول إلى غاباته، ويتعين عليه استحداث سبل بديلة لكسب الرزق تدور حول العمل بأجر وصناعة الفخار والتسول. ونتيجة لذلك، يفقد شعب الباتوا معارف مجتمعاته المحلية[١٨]، وأصبح العيش على الكفاف وكذلك القدرة على نقل المعارف إلى الأجيال المقبلة معرضين للخطر حيث تفقد الشعوب الأصلية الأفريقية مثل الباكا والباغيلي والباتوا سبل الاستفادة من أراضيها التقليدية، مما يعرِّض للخطر ضمنيا بالتالي حقوق هذه الشعوب في الحياة والصحة والثقافة.

٣٤ - ومن الملاحظ أن الشعوب الأصلية عبر القارة يعترف بها فقط كموردة للمعلومات وفي بعض الأحيان للمبادرات التي تجردها في نهاية المطاف من مواردها وحقوقها. فعلى سبيل المثال، يعتمد مخططو المناطق المحمية على محاورين من الشعوب الأصلية عند تقدير المناطق

(١٩) C. Hebblethwaite, "Brand Maasai: why nomads might trademark their name"، مجلة BBC News، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٣.

المحتمل تخصيصها لحفظ التنوع البيولوجي. ففي منطقة وسط أفريقيا أفادت دراسة استقصائية أجراها ٢٠٠ من علماء النباتات الشعبية الأفريقيين أن حوالي نصف البحوث الجارية على النباتات الشعبية يتم الاضطلاع بها في مناطق يحتمل أن تشغلها شعوب أصلية. وفي كثير من الحالات، أصبح التنوع البيولوجي الذي تكشف عنه الشعوب الأصلية سببا لإبعادها عن مواردها[١٨]. وعندما يتم إجلاء الشعوب الأصلية أو نقلها بالقوة من أراضيها ومواردها، يصبح صميم وجودها كشعوب معرضا لخطر بالغ.

٣٥ - ويتمثل جزء من المشكلة التي تواجهها الشعوب الأصلية من أجل حماية معارفها في انعدام القدرة داخل مجتمعاتها المحلية، وغالبا ما يكون ذلك بسبب قصور في فهم ما يمكن جنيه من استخدام معارفها أو النتائج المترتبة إذا ما أسيئ استخدام معارفها أو استلبت. وأي مبادرات قانونية و/أو سياساتية تهدف إلى حماية أو نفع أصحاب معارف الشعوب الأصلية لا بد أن تتم مواءمتها مع الاحتياجات المحددة للمجتمعات المحلية والقيود على مواردها، وأن تشمل برامج لبناء القدرات، ومبادرات للتوثيق، وتطويرا أوسع نطاقا للهياكل الأساسية، مع المشاركة التامة والفعالة من جانب الشعوب الأصلية. وهناك أيضا حاجة كبيرة لاتخاذ تدابير لتوعية مجتمعات الشعوب الأصلية فيما يتعلق بالقيمة المحتملة لمعارفها، ووضع استراتيجيات لمباشرة مشاريع تقوم على معارف الشعوب الأصلية داخل المجتمعات الأصلية. ويمكن لمباشرة المشاريع هذه أن تكون وسيلة هامة لمكافحة معدلات الفقر المرتفعة بشكل غير متناسب التي تعاني منها الشعوب الأصلية في أفريقيا، ولحماية الممارسات الثقافية لمجتمعات الشعوب الأصلية وحفظها وتعزيزها.

٣٦ - وتشجَّع المنظمة العالمية للملكية الفكرية على إعداد دورات دراسية نموذجية لبناء القدرات من هذا القبيل، بما في ذلك تدريب المجتمعات المحلية على عمليات التفاوض، وعناصر عمليات الموافقة المستنيرة الحرة والمسبقة، ونماذج تقاسم الفوائد، وحل المنازعات. ويمكن إعداد دورة دراسية على شبكة الإنترنت بشأن المعارف التقليدية كجزء من برنامج أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وسيكون وضع استراتيجيات لنشر المعلومات ذا أهمية بالغة في هذا الصدد.

جيم - توفير الاعتراف والحماية القانونيين التدريجيين فيما يتعلق بمعارف الشعوب الأصلية في أفريقيا

٣٧ - بالنظر إلى إدراك كثير من الدول الأفريقية المتزايد للقيمة التجارية لمعارف الشعوب الأصلية وما لها من إمكانات إتاحة الفرص للنمو الاقتصادي، يقوم كثير من البلدان بدور نشط في المناقشات المتعلقة بمعارف الشعوب الأصلية، كما يتجلى في أعمال اللجنة الحكومية

الدولية بالمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ويعد إدراج منظورات وآراء الشعوب الأصلية الأفريقية ضمن مدخلات الحكومات في عملية المنظمة العالمية للملكية الفكرية ذا أهمية قصوى. ومن الضروري إقامة شراكات فعالة لإيجاد حلول.

٣٨ - وتتناول هيئات حكومية إقليمية أفريقية، مثل الاتحاد الأفريقي، أيضا الحاجة إلى حماية معارف الشعوب الأصلية ومنع إساءة استخدامها، وذلك باستحداث أطر وسياسات قانونية إقليمية لحماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية. واعتمدت منظمة الوحدة الأفريقية، وهي المنظمة السلف للاتحاد الأفريقي، تشريعا نموذجيا أفريقيا لحماية حقوق المجتمعات المحلية والفلاحين ومربي الماشية، ولتنظيم الحصول على الموارد البيولوجية في عام ٢٠٠٠، ليكون دليلا للبلدان الأفريقية التي تضع قوانين وطنية بشأن حقوق المجتمعات المحلية في معارفها التقليدية ومواردها الوراثية. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن التشريع النموذجي الأفريقي لم يستخدم قط. ومع ذلك، فهو يحتوي على أحكام تقدمية بشأن حقوق المجتمعات الأصلية والمحلية. فهو، على سبيل المثال، يقضي بأن تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بحقوق المجتمعات الأصلية والمحلية في مواردها البيولوجية، فضلا عن معارفها وابتكاراتها وممارساتها التقليدية. فيجب أن تخضع الاستفادة من المعارف التقليدية لموافقة مسبقة عن علم من جانب المجتمعات المحلية. ويعترف التشريع النموذجي الأفريقي أيضا بالحقوق الجماعية للمجتمعات المحلية وبقوانينها العرفية.

٣٩ - وفي إطار المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، اعتمد في عام ٢٠١٠[٢٠] بروتوكول سواكوبموند المتعلق بحماية المعارف التقليدية وأنماط التعبير الفولكلورية (يُشار إليه فيما بعد باسم ”بروتوكول سواكوبموند“). وهذا البروتوكول مفتوح للتوقيع عليه من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، التي يمكن أن تستخدم البروتوكول لوضع قوانين على المستوى الوطني. ويستخدم البروتوكول كنموذج لمبادرات السياسة الوطنية والمبادرات التشريعية في أوغندا، وبوتسوانا، وزامبيا، وغانا، وكينيا، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا[٢١]. ويمنح البروتوكول حقوقا خالصة للمجتمعات المحلية لأن تأذن باستغلال معارفها التقليدية وأن تمنع الاستغلال بدون موافقة مسبقة عن علم. ويؤكد البروتوكول على وجوب تكييف الحماية وفقا للخصائص المحددة للمعارف التقليدية، بما في ذلك سياقها الجماعي والمجتمعي. وفي حين يعد البروتوكول تقدميا في اعترافه بالسياق

(٢٠) اعتمدت المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية مبادرة مماثلة في عام ٢٠٠٧.

(٢١) منظمة الصحة العالمية، مرصد الصحة الأفريقي، “Intellectual property approaches to the protection of traditional knowledge in the African region”, *African Health Monitor*, No. 13 (August 2010).

الجماعي لمعارف الشعوب الأصلية، فإنه متخلف من حيث عدم الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية في مواردها البيولوجية التي ترتبط ارتباطا وثيقا، من وجهة نظر المجتمعات الأصلية الأفريقية، بمعارفها الأصلية.

٤٠ - وقد اعترف القادة الأفريقيون أيضا، من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بأهمية حماية وتعزيز نظم معارف الشعوب الأصلية وتكنولوجياتها. وتكرس الفقرتان ١٤٠ و ١٤١ من الوثيقة الإطارية للشراكة الجديدة بحماية وتعزيز معارف الشعوب الأصلية والابتكارات التكنولوجية ذات الصلة.

وتنص الفقرة ١٤٠ على ما يلي:

> الثقافة جزء لا يتجزأ من جهود تنمية أفريقيا. وبالتالي، فمن الضروري حماية معارف الشعوب الأصلية واستخدامها على نحو فعال ... وتقاسم هذه المعارف لمنفعة البشرية. وستولي الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اهتماما خاصا لحماية وتنمية معارف الشعوب الأصلية ... واختراعاتها... وجميع الابتكارات والإبداعات الأخرى القائمة على التقاليد ....

ولتفعيل الفقرة ١٤٠، وضع برنامج لكفالة واستخدام قاعدة معارف الشعوب الأصلية لأفريقيا في إطار المجلس الوزاري الأفريقي للعلم والتكنولوجيا، وهو منتدى رفيع المستوى سياسي ومعنى بالسياسات لوزراء العلم والتكنولوجيا من جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وتتمثل صلاحيات المجلس في تمكين البلدان الأفريقية من أن تسخّر وتطبق بشكل جماعي العلم والتكنولوجيا من أجل تحول اقتصاداتها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤١ - وفي حين أحرز تقدم في تعزيز الحماية القانونية لمعارف الشعوب الأصلية على المستوى الإقليمي الأفريقي، ثمة مواقف سلبية شائعة نحو الشعوب الأصلية بوجه أعم نحو ظمها المعرفية بوجه أخص، تحيط بالتنفيذ الفعال لهذه المبادرات وتعوقه. وتتصل هذه لمواقف السلبية بكل ما ينتمي إلى الشعوب الأصلية، مثل الممارسات التقليدية ذات الصلة بالصحة والتعليم والزراعة. ويغلب النظر إلى هذه الممارسات والنظم المعرفية باعتبارها غير علمية ومتخلفة. وفي هذا الصدد، سيكون تدريب الممثلين الحكوميين والموظفين الوزاريين بشأن الشعوب الأصلية وقيمة معارفها بالنسبة للتنمية المستدامة أمرا بالغ الأهمية.

٤٢ - ومن غير المحتمل أن تلبي الصكوك القانونية الدولية والإقليمية الأفريقية على نحو كاف احتياجات وطموحات فرادى الدول. وبإمكان المبادرات القانونية والسياساتية الوطنية المنسقة جيدا أن تعالج وتؤمن بشكل فعال حق الشعوب الأصلية

في صون معارفها والسيطرة عليها وحمايتها وتطويرها، وممارسة حقها في صون حقوق الملكية الفكرية في نظم معارفها، كما أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

٤٣ - ولم تعتمد الدول الأفريقية حتى الآن إلا عددا محدودا من أطر السياسة والأطر القانونية لمعارف الشعوب الأصلية. والفراغ القانوني الناشئ عن عدم وجود سياسة وأطر قانونية وطنية بشأن معارف الشعوب الأصلية، وما ينشأ عن ذلك من منازعات بشأن الملكية، تملؤه المنظمات والباحثون الذين يدخلون البلدان بغية جمع معارف الشعوب الأصلية بحرية. وفي حين تقدم المنظمات الدولية الدعم لجهود الحكومات الأفريقية الرامية إلى توثيق معارف الشعوب الأصلية، أبرمت بعض الاتفاقات التي توفر فرص توثيق معارف الشعوب الأصلية بدون الموافقة المستنيرة المسبقة والحرة لمجتمعات الشعوب الأصلية. وينبغي كفالة المشاركة التامة والفعالة من جانب الشعوب الأصلية في وضع أي سياسات أو قوانين بشأن الاستفادة من المواد الوراثية وحماية المعارف وحقوق الملكية الفكرية. وينبغي أن تطبق هذه السياسات والقوانين إطارا قائما على الحقوق ويستند إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبخاصة مبدأ الموافقة المستنيرة الحرة والمسبقة.

٤٤ - وتضم البلدان الأفريقية التي تقدم شكلا من أشكال الحماية القانونية لمعارف الشعوب الأصلية أوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وغانا، والكاميرون، وكينيا، وملاوي، ونيجيريا. ولا تزال كينيا حتى الآن أحد البلدان القليلة في أفريقيا التي لها سياسة محددة بشأن المعارف التقليدية والموارد الوراثية والتعبيرات الثقافية التقليدية، حتى وإن كانت تلك السياسة لم تصطبغ بالصبغة الرسمية بعد. ولدى كينيا أيضا مشروع سياسة بشأن الطب التقليدي والنباتات الطبية التقليدية. ولدى جمهورية تترانيا المتحدة سياسة بشأن الطب البديل التقليدي في إطار وزارة الصحة بها. أما ملاوي وأوغندا فقد وضعتا مشاريع قوانين بشأن الطب التقليدي، ولكنها لم تعتمد بعد كقوانين. واعتمدت جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٤، سياسة لنظم معارف الشعوب الأصلية وقانونا بشأن التنوع البيولوجي، وأنشأت أيضا مكتبا وطنيا لنظم معارف الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٦. ولدى الكاميرون إطار لحماية الاختراعات والابتكارات المتصلة بالطب التقليدي، ولدى غانا سياسة وطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية. وأعدت نيجيريا تشريعا وطنيا ومشروع قانون بشأن حقوق الملكية الفكرية في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

٤٥ - وعلى الرغم من أن هناك بعض الأمثلة الإيجابية للمبادرات القانونية التي تتناول، جزئيا، معارف الشعوب الأصلية، فإن أغلب الأطر القانونية هي، فيما يبدو، متجزئة وتحتاج إلى أن تكون أكثر شمولا. وهناك أيضا انعدام شائع للتنسيق بين المبادرات الحكومية

والوكالات الحكومية بشأن حماية معارف الشعوب الأصلية، وأحيانا ما يكون هناك ازدواج في الجهود ينجم عنه تضارب بين السياسات والاتفاقات التنظيمية.

دال – الممارسات الحميدة

٤٦ – هناك حالة شهيرة تبرز الممارسات الحميدة، وهي حالة شعب السَّان في جنوب أفريقيا وجهوده للتصدي للاستخدام غير لمأذون به لمعارفه بشأن نبات صبار ''هوديا'' المستخدم في اتقاء الجوع. وفي عام ١٩٩٥، منح مجلس البحث العلمي والصناعي بجنوب أفريقيا، استنادا إلى بحث انثروبولوجي يرجع إلى ثلاثينات القرن الماضي، براءة الاختراع لخواص كبح الشهية لنبات ''هوديا''. وبحلول عام ١٩٩٨، بلغت قيمة العائدات الآتية من رسم الترخيص لتطوير وتسويق العنصر بوصفه عقار تخسيس ٣٢ مليون دولار[٢٢]. وادعى شعب السّان حدوث قرصنة بيولوجية وهدد باتخاذ إجراء قانوني، لأسباب من بينها انتهاكات حقه في الملكية والمساواة. وبعد الضغط من المحامين المشتغلين مع شعب السّان، وافق المجلس على تقاسم الريوع مع شعب السّان من خلال اتفاق لتقاسم المنفعة اعتمد في عام ٢٠٠٣. وفي هذا الحل برهان على أنه يمكن، إذا ما توافرت النوايا الحسنة لدى جميع الجوانب، التوصل إلى ترتيبات مقبولة على نحو متبادل للحصول على المنافع وتقاسمها. واعترفت جميع الأطراف، بما فيها شعب السّان، بأهمية الملكية الفكرية في تأمين المنافع في المستقبل[٢٣]. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قامت الشركة التي كانت قد حصلت على ترخيص لإنجاز تسجيل نبات ''هوديا'' بتعليق مشروعها لهذا النبات. ونتيجة لذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت ستعود أي منافع على شعب السّان.

٤٧ – وثمة ممارسة حميدة منشؤها الشعوب الأصلية، وهي مبادرة الماساي للملكية الفكرية التي تسعى إلى استعادة ملكية شعب الماساي لعلامته التجارية الثقافية الأيقونية الشهيرة. وتهدف المبادرة إلى الحصول على تراخيص من الشركات التي تستخدم المعارف الأصلية للماساي. وتعد المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية، بما في ذلك عن طريق التوعية والتدريب، ذات أهمية بالغة في هذا الصدد. وقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية،

(٢٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ''تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤'': ''الحرية الثقافية في عالم اليوم المتنوع''، الفصل ٥، ''العولمة والخيار الثقافي''، الذي وردت الإشارة إليه في ''تقرير حالة الشعوب الأصلية في العالم'' (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع 09.VI.13).

(٢٣) Commission on Intellectual Property Rights, Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy (London, 2002).

في إطار مشروعها للتراث الإبداعي، بمساعدة شعب الماساي بتدريبه على توثيق معارفه الأصلية[٢٤]. وهذه المبادرات التي تتخذ شكل التدريب ينبغي تشجيعها.

٤٨ - ويعد تزايد رسم الخرائط من جانب المجتمعات المحلية دلالة على قلق مجموعات الشعوب الأصلية بشأن عدم الاعتراف بمعارفها أو إساءة استخدامها. وقد بدأت الشعوب الأصلية في توثيق معارفها من خلال رسم الخرائط. ففي الكاميرون، قامت منظمات غير حكومية بتدريب مجتمعات الشعوب الأصلية على رسم الخرائط لاستخدامها للغابات التي تعيش فيها. وأعدت بدعم تقني خرائط مرقمنة لمناطقها التقليدية للصيد والتجميع، فضلا عن مناطق الزراعة. و تظل الخرائط ملكية فكرية لمجتمعات الشعوب الأصلية، وتستخدم كمحور للمناقشات بشأن حقوق ملكية الأراضي والوصول إلى المناطق التي أبعدت منها مجتمعات الشعوب الأصلية[١٨]. ويبرز رسم الخرائط من جانب المجتمعات المحلية أيضا بوصفه عملية هامة في كينيا، حيث بدأ كل من شعبي اندورويس وأوجيك في رسم خرائط لأراضيهما ومعارف الشعوب الأصلية ذات الصلة. وتبين خريطة مجتمعات أوجيك، على سبيل المثال، إنتاج عسل النحل في مناطق معينة من أوطان هذه المجتمعات.

خامسا - الخلاصة والتوصيات

ألف - الخلاصة

٤٩ - أدت الزيادة في استلاب معارف الشعوب الأصلية واستخدامها بدون إذن إلى أن أصبحت إدارة معارف الشعوب الأصلية، التي كانت في وقت ما مهمة محلية ينظمها القانون العرفي، قضية دولية بالنسبة للشعوب الأصلية. وثمة تحد هام يواجه الشعوب الأصلية على صعيد عالمي، وهو استلاب معارف الشعوب الأصلية واستخدامها للأغراض التجارية وغيرها. ولمعارف الشعوب الأصلية قيمة تجارية كبيرة، وفي حين تستفيد الشركات وغيرها من معارف الشعوب الأصلية، نادرا ما يحصل الأصحاب التقليديون لهذه المعارف على أي تعويض. وفي السنوات الأخيرة، أحرز بعض التقدم نحو وضع صكوك جديدة ورائدة من أجل حماية المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وتعبيراتها الثقافية التقليدية. ويلزم مواصلة التقدم بوصف ذلك مسألة تتعلق بتأمين حقوق الإنسان الأساسية للشعوب الأصلية. وللشعوب الأصلية في المنطقة الأفريقية ثروة من المعارف التقليدية، ولكن الإطار القانوني لحمايتها لم يحدد بعد بشكل كاف. وفي حين توجد بعض الأمثلة الإيجابية على المبادرات القانونية، يبدو الإطار القانوني في معظمه حتى الآن إطارا مجزءا ويحتاج إلى أن يكون أكثر شمولا. ولا بد من كفالة

(٢٤) انظر "Digitizing traditional culture", *WIPO Magazine* (June 2008).

المشاركة التامة والفعالة من جانب الشعوب الأصلية ومجتمعاتها في أي مبادرات قد تؤثر على معارفها الأصلية. وبالتالي، تعد إقامة شراكات فعالة أمرا أساسيا لإيجاد حلول.

باء – التوصيات

التوصيات المقدمة إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية

٥٠ – ينبغي أن تعتمد المنظمة العالمية للملكية الفكرية طرائق تيسر المشاركة التامة والفعالة من جانب الشعوب الأصلية في عملية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الجينية والمعارف التقليدية والفنون الشعبية (الفولكلور)، وكذلك في جميع العمليات الأخرى ذات الصلة بأعمال اللجنة الحكومية الدولية. وينبغي للمنظمة العالمية أن تركز تحديدا على مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية الأفريقية بوصف ذلك إجراء إيجابيا يهدف إلى زيادة الوعي بعمليات المنظمة العالمية في المنطقة الأفريقية.

٥١ – وينبغي أن تعمل المنظمة العالمية للملكية الفكرية على اعتماد وثيقة ختامية ملزمة قانونا تعكس المطالب الأساسية للشعوب الأصلية ومجتمعاتها وتتفق مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وذلك بمشاركة تامة وعلى قدم المساواة من جانب الشعوب الأصلية.

٥٢ – وتشجَّع المنظمة العالمية للملكية الفكرية على أن تعد، بالتشاور مع المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية والشعوب الأصلية، فصولا دراسية تدريبية مناسبة ثقافيا لبناء قدرات مجتمعات الشعوب الأصلية الأفريقية. ويمكن لهذه الفصول أن تركز على التدريب بشأن أوجه الترابط بين معارف الشعوب الأصلية والاقتصاد، وعمليات التفاوض، وعناصر عمليات الموافقة المستنيرة الحرة والمسبقة، ونماذج تقاسم المنفعة وحل المنازعات. ويمكن أيضا للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أن تدرج دورة دراسية يسهل الوصول إليها على شبكة الإنترنت في مجال المعارف التقليدية كجزء من عروض أكاديمية المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وسيكون وضع استراتيجيات لنشر المعلومات أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد.

التوصيات المقدمة إلى الدول الأفريقية

٥٣ – ينبغي أن تدرج وفود الدول الأفريقية المشاركة في أعمال اللجنة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية منظورات وآراء الشعوب الأصلية الأفريقية ومجتمعاتها في هذه العملية.

٥٤ – وينبغي أن تقوم الدول الأفريقية، بتشاور تام مع الشعوب الأصلية، باعتماد تدابير وطنية بهدف حماية معارف الشعوب الأصلية بصورة فعالة. وينبغي التوصل إلى اتفاقات

بشأن كيفية معالجة المعارف المقدسة وكيفية أخذ آراء المجتمعات المحلية، وعلى الشعوب الأصلية أن تقوم بدور نشط في حماية معارفها وتعزيزها واستخدامها. ولا بد أن تعترف جميع المبادرات القانونية و/أو السياساتية الرامية إلى حماية معارف الشعوب الأصلية ومنفعة أصحابها بالطبيعة الكلية لهذه المعارف. وينبغي إعداد هذه المبادرات حسب الاحتياجات المحددة لمجتمعات الشعوب الأصلية وقيود مواردها، وأن تشمل برامج لبناء القدرات، ومبادرات للتوثيق وتطويرات أشمل للهياكل الأساسية، بمشاركة كاملة وفعالة من جانب الشعوب الأصلية.

٥٥ - وينبغي أن تكفل الدول الأفريقية اعتراف أي سياسات أو برامج إنمائية تستهدف مجتمعات الشعوب الأصلية وتؤثر عليها بالدور الهام الذي تقوم به معارف الشعوب الأصلية من أجل بقاء تلك المجتمعات، وأن يتم إدراج معارف الشعوب الأصلية إدراجا تاما في السياسات والبرامج.

٥٦ - وينبغي أن تعتمد الدول الأفريقية تدابير لتوعية مجتمعات الشعوب الأصلية بالقيمة الواعدة لمعارفها، وأن تضع استراتيجيات لتعزيز وكفالة الفرص لمباشرة المشاريع القائمة على معارف الشعوب الأصلية في المجتمعات الأصلية.

٥٧ - وينبغي للدول الأفريقية أن تبلغ الشعوب الأصلية ومجتمعاتها بأي أنشطة جارية أو مقترحة للبحث أو للتنقيب البيولوجي تتم في مناطقها، وأن تكفل اضطلاع هذه الأنشطة وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية.

٥٨ - وتشجَّع الحكومات الأفريقية على توفير التدريب للممثلين الحكوميين والموظفين الوزاريين بشأن الشعوب الأصلية وقيمة معارفها للتنمية المستدامة.

التوصيات المقدمة إلى الشعوب الأصلية الأفريقية

٥٩ - تمشيا مع الممارسة الحميدة لمبادرة الماساي المتعلقة بالملكية الفكرية، ينبغي أن تضاعف الشعوب الأصلية الأفريقية من جهودها لتعزيز قدرة المجتمعات، بما في ذلك التوعية والتدريب بشأن القيمة المحتملة لمعارفها الأصلية والتدابير المتاحة لحماية تلك المعارف وكفالة أن يعود أي استخدام لهذه المعارف بالنفع على هذه المجتمعات.